تغير اتجاهات توزيع سكان محافظة الأنبار حسب النشاطات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٧،١٩٨٧،،١٩٧٧
دراسة مقارنة

د٠حسين علي عبد الراوي /كلية التربية/قسم الجغرافية

المقدمة:

تعد الخصائص العامة للنشاط البشري في أي منطقة انعكاسا لتفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية التي يعيش فيها ، يختلف هذا التفاعل ببساطته وتعقيده مع درجة تطور السكان تقنيا،حيث يقدم لهم التطور التقني فرصا أوسع لاستغلال أقصى ما يتوافر من مواد متاحة في تلك البيئة،مما قد يتسبب في تغير ملامحها كثيرا .

ان اختيار توزيع السكان على النشاطات الاقتصادية باعتبار ان هذا التوزيع واحدٌ من المؤشرات التي تقود الى معرفة طبيعة التركيب الاقتصادي السائد في محافظة الأنبار ، كما انه سيعين في تحديد خصائص التغير الحاصلة في ذلك التركيب من خلال الانتقال والتحول من نشاط اقتصادي لاخر .

مما لاشك فيه ان لتلك التحولات والتنقلات آثارها في دخل الفرد وسلوكه الاجتماعي ونمط حياته ، واصبح معروفا في الدراسات الاجتماعية ، ان تغير البيئة الاقتصادية لاي بشر له اثاره في تغيير الكثير من مؤسسات المجتمع وقيمه وفي اسلوب حياته ، كما ان له اثاره في اعادة توزيع السكان مكانيا بين الريف والحضر ، ولكل واحدة من هذه الظاهرات مستلزماتها في الدراسة والتخطيط لها .

ففي العراق زاد الاهتمام بتطوير القوى العاملة وسبل تنميتها ولغرض تحقيق هذه المهمة كان لابد من القيام بكثير من الدراسات والبحوث السكانية ، وفعلا تميزت السنوات الاخيرة بالتوجه نحو هذه الدراسات .

و الجدير بالاشارة ان معظم هذه الدراسات والبحوث كانت رسمية وشاملة للقطر بصورة عامة ، ولم يظهر الا القليل منها التي انصب اهتمامها على صعيد المحافظات ، وهذا مما حذا بالباحث ان يصب اهتمامه للقيام بهذه الدراسة لمحافظة الانبار، نتيجة لافتقار المحافظة الى مثل هذه الدراسة .

مصادر الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على التعدادات السكانية الرسمية للاعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، على اعتبار ان تلك التعدادات رسمية و شاملة للسكان سواء على مستوى القطر او المحافظات المختلفة ومنها محافظة الانبار موضوع الدراسة . وهذا مما يميزها عن البحوث والتقارير الرسمية التي اشارت الى المحافظة ضمن اهتمامها با لقطر بصورة عامة ، والتي اعتمدت التقديرات والتخمينات .

التعداد لمفهوم ديموغرافي يتميز بجملة خصائص اساسية منها الاشراف الحكومي ، اذ تعجز اية مؤسسة او أي باحث من اجراء تعداد شامل ، نظرا لما يتطلبه من ميزانية ضخمة وشروط قانونية ، وهو يجري في يوم معين في جميع انحاء الدولة مهما كانت واسعة . والتعداد النموذ جي هو الذي يغطي سكان الدولة كافة دون استثناء ويجب ان يجري بصورة دورية كل خمس او عشر سنوات ، كي يلاحظ من خلال السلاسل الزمنية التطور الحاصل في السكان وخصائصهم (١) .

على ضوء هذا التحديد الديموغرافي فان التعدادات السكانية الشاملة التي حصلت في القطر ، والتي اعتمدت عليها هذه الدراسة ، والتي كانت على مستوى المحافظات ومنها المحافظة موضوع الدراسة (تعداد عام ١٩٩٧,١٩٨٧,١٩٧٧)، لان نتائج هذه التعدادات جاءت دقيقة وسلمية لدرجة كبيرة نتيجة ارتفاع درجة وعي المواطن من ناحية والتطور امكانيات الدولة من حيث الكادر والتقنية من ناحية اخرى . واما ما سبقها من تعدادات واحصاءات فلم تكن شاملة ، اذ اقتصرت على سكان المدن والقصبات في اغلب الاحيان ولم تكن نتائجها دقيقة .

و لأجل جعل البيانات السكانية موحدة لجميع سنوات التعدادات السكانية لمحافظة الانبار ، لاسيما ان بعض الوحدات الإدارية في تعداد كانت مضافة الى المحافظات المجاورة وتارة اخرى تعود ارتباطها إداريا مع محافظة الأنبار ، اعتمدت الدراسة التعديل الاداري لبيانات عامي ١٩٧٧و١٩٨٧ لجعلها تتماشى وعام ١٩٩٧ ، وعلى ضوء ذلك اصبحت المحافظة تتكون من سبع عشرة وحدة إدارية منها سبعة ا قضية بضمنها مركز المحافظة أي مركز قضاء الرمادي .

خطوات البحث :

لأجل ان يكون الباحث دقيقا في إطار تحديد بحثه ، لابد من طريقة مناسبة لعرض طريقة العمل او المنهج الذي يتبناه للدراسة ، وتنبع اهمية هذه الدقة في تحديد خطوات البحث الخاص بدراسة أي ظاهرة جغرافية بشرية كانت ام طبيعية ، وعلى هذا الاساس اتبع الباحث الخطوات الآتية :

أولا : مشكلة البحث :

تتعدد خصائص السكان ويتبع ذلك تعدد الدراسات تبعا لتعدد هذه الخصائص ، اذ في كثير من الاحيان يقتصر الجغرافيون في دراستهم على خصيصة دون غيرها . ومع التقدم العلمي ازداد التوجه نحو دراسة مشكلة محددة ودقيقة ، وهذا ما اخذت تنحو نحوه الدراسات الجغرافية الحديثة (٢) . وما عمدت اليه هذه الدراسة التي اولت اهتمامها الى صفة واحدة من صفات احدى الخصائص السكانية ، وهي تغير اتجاهات توزيع سكان محافظة الانبار حسب النشاطات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٧,١٩٨٧,١٩٧٧.

ثانيا: هدف الدراسة :

يتحدد هدف الدراسة في معرفة اثار خطط التنمية الحاصلة في محافظة الانبار على التغيرات في الهيكل الاقتصادي ، وقد اخترنا لذلك بعض الجوانب التي يمكن قياسها ، كالتحول من نشاط الى اخربوساطة اجراء المقارنة بين لانشطة الاقتصادية المختلفة للاعوام الثلاثة المتمثلة بها الدراسة ، وماينتج عنها من اثار ديموغرافية وغيرها من مؤشرات التنمية .

ثالثا : فرضية البحث :

يمكن تعريف الفرض بانه تكهن او محاولة للتفسير ، فالهدف من فرض الفروض هو محاولة تفسير الوقائع قيد البحث والوصول الى صياغة مبدأ عام يفسر سلوك تلك الوقائع ومن مميزات الفرض العلمي امكان تحقيقة يحقيقا تجريبيا (٣) .

الفرضية مرحلة اساسية في البحث العلمي ، وهي افتراض عام لابد ان نبرهن على صحتة او عدمها ، يعتمد ذلك اولا حدس اولي ، غير ان الحدس بمفردة ليس موضوعا لا عداد الباحث ، ما لم تتظافر معه ادوات بحث علمية تتناسب مع طبيعة المشكلة التي تدور حولها الفرضية (٤).

على هذا الاساس و نتيجة لما تحقق في السنوات الاخيرة من تطور في الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي اثرت بشكل واخر على التحولات والتنقلات بين الانشطة الاقتصادية في ضوء تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الشاملة للقطر ، وعلى مستوى مختلف المحافظات ، ومنها محافظة الانبار ، موضوع الدراسة ، حصل تغير في اتجاهات توزيع سكان محافظة الانبار حسب النشاطات الاقتصادية المختلفة للفترات انفة الذكر .

رابعا : منهج البحث :

يميل الجغرافيون في دراستهم لاي ظاهرة طبيعة كانت ام بشرية على استخدام اسلوب الوصف العلمي والتحليل الجغرافي والمقارنة للظاهرة موضوع الدراسة. وعلى هذا الاساس اعتمدنا في هذا البحث اسلوب الوصف والتحليل العلمي الجغرافي للظاهرة موضوع البحث والتي تتضمن دراسة تغير اتجاهات توزيع سكان الانبار للا عوام ١٩٧٧ و ١٩٨٧ و ١٩٩٧ ، واثر ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظة على ضوء تنفيذ خطط التنمية الشاملة للقطر وعلى محافظات القطر المختلفة

ومنها المحافظة موضوع البحث .

الخصائص الجغرافية العامة لمنطقة الدراسة :

تقع محافظة الأنبار غرب العراق، لتضم الجانب الغربي الأوسط من القطر ،وهي بذلك بوابته الغربية للاتصال مع العالم الخارجي ، الذي يصل بين الشرق بالنسبة للعراق والغرب بالنسبة للأقطار العربية المجاورة (خارطة رقم ١) .

خارطة(١):موقع محافظة الأنبار بالنسية للقطر

المصدر :دائرة المساحة العسكرية،خارطة العراق،بغداد،شباط١٩٨٨،مقياس ١/١٥٠٠٠٠٠

تمتد مساحتها البالغة (١٣٧٧٢٣كم) عام ١٩٧٧و(١٣٨٥٠١ كم)عام ١٩٨٧و(١٣٧٨٠٨كم)عام ١٩٩٧،(*) وتشكل نسبة على التوالي (٣١،٤%)(٣١،٥%)
و(٣١،٤ %) من مساحة الكلية للقطر والبالغة (٤٣٨٣١٧ كم) ، بين دائرتي عرض(٣١,٨ و ٣٥ , ٦ شمالا)وخطي طول(٢ , ٣٩و ٤ , ٤٤شرقا)(خارطة رقم ٢) .

خارطة(٢):محافظة الأنبار حسب الوحدات الإدارية

المصدر :الهيئة العامة للمساحة،خارطة محافظة الأنبار الإدارية،بغداد،١٩٨٣مقياس ١/١٠٠٠٠٠٠

لقد توزعت رقعة الارض في هذه المحافظة موضوع الدراسة بين السهل الفيضي ومنطقة الهضبة الغربية التي يفصلها وادي نهر الفرات الى قسمين منطقة الجزيرة الى شمال شرق نهر الفرات والهضبة الى الغرب والجنوب الغربي من نهر الفرات ، وتكون حول نهر الفرات منذ دخوله عند الحدود العراقية السورية الى المحافظة وتركه ارض المحافظة عند الحدود الادارية مع محافظة بابل سهل فيضي يمتد مع امتداد النهر يتسع في منطقة ويضيق في اخرى ، وعلى هذا الاساس ينحدر سطح المحافظة تجاه نهر الفرات من الغرب نحو الشرق في منطقة الهضبة في حين يكون هناك انحدار اخر في منطقة الجزيرة من الشرق نحو الغرب باتجاه نهر الفرات (خارطة رقم ٣) لذلك اصبحت ارض السهل الفيضي من اهم الاراضي المسخدمة في منطقة الدراسة سواء في الستخدامات الزراعية او في امتداد الوحدات

الادارية للمحافظة موضوعة الدراسة .

خارطة(٣)خطوط الارتفاع المتساوية(الكفاف)لسطح محافظة الأنبار

المصدر THE RAL M. PARSONS ENG COMPANY, GROUND. WATER RESOURES OF IRAQ, PROVISIONAL, MAPS, PHYSIOG RAPHIC MAP OF IRAQ, SCALE. 1:2000000

ان من بين ابرز الظواهر الجغرافية التي يتميز بها السطح هنا التنوع بين السهل والهضبة ، وامتداد نهر الفرات ، وما تركه لنا من الظواهر الجيمورموفية ، وان السهل الفيضي هنا جزء من حوض وادي نهر الفرات ، احدث اقسام السطح في المحافظة ، وعليه فهو اكثر جهات المحافظة هبوطا (خارطة رقم ٣) والتي ترسم لنا خطوط الكفاف ، ومن ذلك نستنتج انحدار السهل كما ذكرنا سابقا باتجاهين احدهما من الغرب نحو نهر الفرات شرقا ، والثاني من الشرق باتجاه نهر الفرات غربا ، وبذلك يعد السهل الفيضي من افضل مواضع التواجد السكاني ، حيث تتوافر التربة الخصبة المتجددة وذات التصريف الجيد ، وعلى هذا الاساس تركز غالبية السكان سواء الحضر او الريف فيه ، بينما تقل إعدادهم باتجاه منطقة الهضبة وخاصة في الوحدات الادارية التي يضمها متمثلة في قضاء الرطبة ووحداتة الإدارية.

اما بصدد الخصائص المناخية ، فان الجدول رقم (١) يحدد كمية الأمطار الساقطة فهي قليلة وغير مضمونة مقرونة بارتفاع درجات الحرارة (جدول رقم ٢) ، وعليه فان المناخ في منطقة الدراسة يغلب عليه صفة الجفاف ، لان كمية الأمطار الساقطة لا تساعد قيام الزراعة الديمية ، وانما لاعتماد الكلي على مياه نهر الفرات وجداوله ضمن منطقة الدراسة .

جدول(١)

المجموع السنوي لكميات الأمطار الساقطة(ملم)على المحطات المناخية لمحافظة الأنبار ولمدة مختلفة

ت	المحطة	المدة	المجموع السنوي(ملم)
		من - إلى	
١	الحبانية	١٩٤١-١٩٧٧	١٣٠ر٢
٢	الرمادي	١٩٦٧-١٩٩٧	١٥١ر٢
٣	هيت	١٩٥٢-١٩٨٠	١٠٨ر٢
٤	حديثة	١٩٦٧-١٩٩٧	١٥٦ر٢
٥	عنة	١٩٤١-١٩٩٧	١٣٧ر٢
٦	القائم	١٩٦٧—١٩٩٧	١٦٥
٧	الرطبة	١٩٤١-١٩٩٧	١٣١
٨	النخيب	١٩٥٤-١٩٩٧	٧٢ر١

المصدر :

جمهورية العراق،وزارة النقل والمواصلات،الهيأة العامة للآنواع الجوية،قسم الموارد المائية،بيانات غير منشورة

جدول(٢):

المعدلات السنوية لدرجات الحرارة(م)في المحطات المناخية لمحافظة الأنبار ولمدة مختلفة

ت	المحطة	المدة	المعدل السنوي(م)
		من-إلى	
١	الحبانية	١٩٤١-١٩٧٧	٢٢ر٥
٢	الرمادي	١٩٨١-١٩٩٧	٢١ر١
٣	حديثة	١٩٦٧-١٩٩٧	٢٠ر٤
٤	عنة	١٩٦٧-١٩٩٧	١٩ر٩
٥	القائم	١٩٦٧-١٩٩٧	١٩ر١
٦	الرطبة	١٩٦٧-١٩٩٧	١٦ر٧
٧	النخيب	١٩٦٧-١٩٩٧	١٨ر٤

المصدر :

جمهورية العراق،وزارة النقل والمواصلات،الهيأة العامة للأنواء الجوية،قسم المناخ،بيانات غير منشورة

الخصائص الديموغرافية العامة :

بلغ مجموع سكان محافظة الأنبار حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ (٤٧٥٤٢٥) نسمة ، كان عدد الذكور (٢٤٨٨٣١) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٣ ،٢٥%) من مجموع سكان المحافظة ، وبلغت الكثافة السكانية للمحافظة (٣) اشخاص في الكيلو متر مربع الواحد . ونسبة جنس قدرها (١١٠) ذكر لكل (١٠٠) انثى . بلغ عدد السكان الذين تقل اعمارهم عن (١٥) سنة (٢٥٠٤٢٠) نسمة ، أي نسبة قدرها (٥٢%) من مجموع سكان المحافظة ، وكان عدد الذكور منهم (١٣٣٥٣٠) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٥٢%) من مجموع الذكور ، اما عدد السكان في الفئة (١٥- ٦٤) سنة فقد بلغ (٢٠٦١٤٧) نسمة أي بنسبة قدرها (٣ , ٤٣%) من مجموع سكان المحافظة . وكان عدد الذكور في الفئة العمرية نفسها يبلغ (١٠٨٤٦٦) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٢ ،٤٢ %) من مجموع الذكور في المحافظة . اما عدد الذين اعمارهم (٦٥) سنة فاكثر ، فقد بلغ (١٨٨٥٨) نسمة

، أي نسبة قدرها (٤%) من مجموع سكان المحافظة (٥) .

اما عدد سكان الحضر فقد بلغ (٢٥٧١٠٠) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٥٤%) من مجموع السكان فيها ، في حين بلغ عدد سكان الريف نحو (٢١٨٣٢٥) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٤٦%) من مجموع سكان المحافظة .

فقد بلغ عدد السكان النشطين اقتصاديا في محافظة الأنبار (١٠٩٢١٩) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٤ ,٢٣%) من مجموع السكان ، وكان عدد الذكور منهم (٩٩٧٨٧) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٣ ,٩١%) من مجموع سكان النشطين اقتصاديا . وبلغت نسبة الإعالة (٣٣٥%) (**)، أي ان لكل (١٠٠) شخص من السكان النشطين اقتصاديا يتحمل عبء إعالة (٣٣٥) شخصا .

أما عام ١٩٨٧ ، فقد بلغ مجموع سكان المحافظة حسب النتائج النهائية لتعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧(٧١٠٧٥٧) نسمة ، كان عدد الذكور منهم (٣٧٢٠٠٨) نسمة أي بنسبة قدرها (٣ ,٥٢ %) من مجموع سكان المحافظة وبنسبة قدرها (٨ ،١٠٩) ذكرا لكل (١٠٠) أنثى ، وبلغت الكثافة السكانية للمحافظة (٦) أشخاص في الكيلو متر المربع الواحد .

بلغ عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥) سنة (٣٣٧٣٧٠) نسمة أي بنسبة قدرها (٤, ٤٧ %) من مجموع سكان المحافظة . وكان عدد الذكور منهم (١٧٠١٦٥) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٤٦%) من مجموع الذكور . اما عدد السكان في الفئة (١٥-٦٤) سنة فقد بلغ (٣٤٠٩٤٦) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٤٨%) من مجموع سكان المحافظة . وكان عدد الذكور في الفئة العمرية نفسها يبلغ(١٩٠١٢٦) نسمة، أي بنسبة قدرها(١ ،٥٠ %) من مجموع الذكور في المحافظة، اما عدد الذين اعمارهم(٦٥) فاكثر فقد بلغ (٣٢٤٤١) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٦ ,٤ %) من مجموع سكان المحافظة .

اما عدد سكان الحضر ، فقد بلغ (٤٠١٧٧٦) نسمة أي بنسبة قدرها (٥ ،٥٦%) من مجموع السكان فيها ، في حين بلغ عدد سكان الريف (٣٠٨٩٨١) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٥ ،٤٣%) من مجموع سكان المحافظة موضوع الدراسة .

فقد بلغ عدد السكان النشطين اقتصاديا في محافظة الانبار (١٦٣٩٧٩) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٢٣%) من مجموع السكان ، وكان عدد الذكور منهم (١٥١٥٧١) نسمة أي بنسبة قدرها (٤ ،٩٢%) من مجموع السكان النشطين اقتصاديا ، وقد بلغت نسبة الاعالة (٣٣٣%) أي ان كل (١٠٠) شخص من السكان النشطين اقتصاديا يتحمل عبء إعالة (٣٣٣) شخصا (٦) .

في حين بلغ عدد سكان المحافظة موضوع الدراسة ، حسب التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ (١٠٢٣٧٣٦) نسمة ، كان عدد الذكور منهم (٥١٢٨٣٧) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٥٠%) من مجموع سكان المحافظة ، وبنسبة جنس قدرها (١٠٠) ذكر لكل (١٠٠) انثى ، وبلغت الكثافة السكانية للمحافظة (٧) افراد في الكيلو متر المربع الواحد ، بلغ عدد سكان الحضر (٥٣٩٢٨٧) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٧ , ٥٢%) من مجموع السكان فيها . في حين بلغ عدد سكان الريف نحو (٤٨٤٤٤٩) نسمة أي بنسبة قدرها (٣ , ٤٧%) من مجموع السكان فيها ، وبلغ عدد السكان الذين تقل اعمارهم عن (١٥) سنة (٤٩٦٧٥٠) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٥ , ٤٨%) من مجموع سكان المحافظة ، وكان عدد الذكور منهم (٢٥٢٠٧٩) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٤٩,٢%) من مجموع الذكور في المحافظة ، اما عدد السكان في الفئة (١٥-٦٤) سنة ، فقد بلغ (٤٩٦٧٩٠) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٥ ,٤٨%)من مجموع سكان محافظة الانبار ، وكان عدد الذكور منهم (٢٤٧١٧٢) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٢ ,٤٨ %) من مجموع الذكور في منطقة الدراسة ، اما عدد الذين اعمارهم (٦٥) سنة فاكثر

، فقد بلغ (٣٠١٩٦) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٣%) من مجموع سكان المحافظة موضوع الدراسة ، وكان عدد الذكور منهم (١٣٥٨٦) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٦ ,٢%) من مجموع الذكور في المحافظة (٧).

بلغ عدد السكان النشطين اقتصاديا في محافظة الانبار (٢٣٩١٠٨) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٤ ,٢٣ %) من مجموع السكان ، وكان عدد الذكور منهم (٢٢٠١٩٩) نسمة ، أي بنسبة قدرها (٩٢,١ %) من مجموع السكان النشطين اقتصاديا . وقد بلغت نسبة الاعالة (٣٢٨) ، أي ان كل (١٠٠) فرد من السكان النشطين اقتصاديا يتحمل عبء اعالة (٣٢٨) فردا (٨) .

اما عن وتائر النمو السكاني ، فقد استعملنا طريقة معدل النمو المركب للسكان التي تعتمدها الدائرة السكانية التابعة لمكتب الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في الامم المتحدة (٩). فكانت نتائج هذه المعادلة موضحة في الجدول رقم (٢) . نلاحظ ان نسبة التزايد قد تجاوزت ما هي عليه في القطر وخاصة في الفترة الاولى ١٩٨٧/١٩٧٧

جدول(٣):الزيادة ونسبة الزيادة

السنوات	مجموع سكان المحافظة	الزيادة	نسبة النمو السكاني	نسبة النمو في القطر
١٩٧٧ (***)	٤٧٥٤٢٥			(****)
		٢٣٥٣٣٢	٤,١	٣ , ١
١٩٨٧	٧١٠٧٥٧			
		٣١٢٩٧٩	٢ , ٢	٢ , ٨
١٩٩٧	١٠٢٣٧٣٦			

المصدر :من عمل الباحث

حيث بلغت (١ ,٤%) وهي اعلى من نسبة التزايد في القطر لنفس الفترة ، ويرجع السبب في ذلك الى تاثير عامل الحركة المكانية للسكان ، حيث اشتدت الهجرة من المحافظات الجنوبية والشرقية والشمالية اليها نتيجة الحرب العراقية الإيرانية. أما الفترة الثانية فيضعف الفارق تحت تاثير ضعف فاعلية هذا العامل ، فيبدو أن الهجرة أصبحت من المحافظة إلى بعض المحافظات الجنوبية والشمالية .

ومن هذه المؤشرات يتضح لنا ان محافظة الانبار ذات خصائص ديموغرافية تميزت عن غيرها من محافظات القطر من حيث حجم السكان والكثافة السكانية وكذلك في اعداد سكان الريف ، لاسيما ان المحافظات تتمثل بمظاهر طبيعية تتميز بها عن باقي محافظات القطر الاخرى ، والتي تتمثل بسعة مساحتها ذات الصفة الصحراوية .

توزيع السكان على النشاطات الاقتصادية :

يؤكد الاقتصاديون ان دور أي قطاع في النشاط الاقتصادي يتمثل في المجالين هما، الانتاج والتشغيل ، وقد يكون المجال الاخير هو الاهم في المراحل التنموية الاولى لما له من استيعاب القوى القادرة والراغبة في العمل بصورة عامة ، لاسيما ان هذه المراحل تتصف بقلة فرص العمل عادة ويختلف الامر عند الانتقال الى المراحل التنموية الاكثر تقدما اذ برز الاهتمام نحو الانتاج (٩) .

لذلك اصبح من الضرورات التي لابد لها من القياس والتي على ضوء دراستنا هذه ، وخاصة في مراحل التنمية الاولى ، هي حساب مساهمة كل قطاع او نشاط اقتصادي في استيعاب وتشغيل القوى البشرية ، حيث نجد ان في القطر نام كالعراق يتبين ان الزراعة تضم اكبر نسبة من قوى العمل ، وهذه صفة من خواص الاقتصاد المختلف ، ومن ثم يحصل التغير باتجاهات معالمة تحت تاثير اسباب

التنمية الاقتصادية .

على ضوء ذلك فان اقتصاد المحافظة يتميز بكونه اقتصادا زراعيا وخدميا بالدرجة الاولى ، وهو بذلك يعكس حقيقة جغرافية مهمة وهي الاستغلال البشري اليسير للخصائص الجغرافية للمحافظة من ظروف مناخية مناسبة ووفرة للمياه وارض تكاد تكون منبسطة .

اما بصدد دراستنا لتوزيع السكان على النشاطات الاقتصادية في محافظة الانبار موضوع الدراسة ، خلال الاعوام ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧ فعلى النحو الاتي :

اولا : تعداد عام ١٩٧٧: ففي فترة السبعينيات فان الجدول رقم (٤) يتضمن جملة من الخصائص التي يمكن ملاحظتها وهي :

يعمل في الخدمات (٣٤,٧%) من مجموع العاملين .

يعمل في الزراعة (٢٤%) من مجموع العاملين في المحافظة .

يعمل في الصناعة نسبة (١,٥%)وهي نسبة لاباس فيها في الفترة من تاريخ القطر الاقتصادي .

يعمل حوالي (٢,٣٦%) في القطاعات غير الانتاجية الاخرى على اختلاف اصنافها ، ويظهر ان اقلها نصيباهو (الكهرباء و الغاز والماء) ويليها قطاع (المناجم واستخراج البترول الخام و الغاز الطبيعي) ، ويعكس هذا الواقع قلة المشاريع البلدية وصغر حجمها لتوزيع الكهرباء والمياه الصالحة للشرب ، في حين يشكل التشييد والبناء (١٨%) من المجموع الكلي للعاملين في المحافظة وهذا يعكس لنا وجود امكانيات البناء والتشييد سواء من قبل الحكومة في بناء الوحدات السكنية للموضفين الذين يعملون في بعض دوائر الدولة او من قبل الاهليين حينذاك .

بلغت اعداد العاملات (٩٤٣٢) عاملة ، وهذا العدد يشكل نسبة (٩%) من الحجم الكلي للتشغيل ، وهي دون شك نسبة قليلة ، تعكس لنا اثر القيم الاجتماعية السائدة في تلك الفترة ولحد الان . والتي اعتبرت البيت هو المكان المناسب للمرأة

اما عن توزيع النساء العاملات ، فيلاحظ ان النسبة الغالبة تركزت في الزراعة ، وانخراط اعداد كبيرة من نساء الريف في العمل الزراعي العائلي او المأجور ، ويلي الزراعة الصناعة ، وطبيعي ان تتجه المرأة نحو الصناعة بهذه النسبة في المحافظة لوجود بعض المعامل التي يكون فيها نسبة الاناث اعلى من الذكور ، والتي تتمثل في حقول الدواجن وصناعة الاقمشة والسجاد

اليدوي وصناعات اخرى تساهم المراة فيها مساهمة كبيرة .

طبيعي في تلك الفترة ان يكون التوجه للعمل في الخدمات اكثر من الزراعة والصناعة بسبب سهولة العمل من ناحية ولسعة الطلبات في التوظيف في الصحة والتعليم ودوائر الدولة الاخرى من ناحية ثانية سواء للذكور او الاناث العاملات .

ثانيا : نتائج تعداد عام (١٩٨٧): وتشير نتائج التعدادات لعام (١٩٨٧) الى التغيرات في هذه الخصائص ونلخصها بما ياتي :

١ – بقيت الخدمات تحتل المرتبة الاولى ، حيث لازال ينخرط فيها نحو (٤٥%) من السكان العاملين .

٢– لازالت الزراعة تحتل المرتبة الثانية بين النشاطات الاقتصادية التي يزاولها السكان العاملون في ا لمحافظة بنسبة (١٧%) ، وهي اقل مما كانت عليه في عام ١٩٧٧ لاسيماخلال الفترة التي مر بها القطر خلال القادسية الثانية ، والتي بلغ عدد السكان العاملين نحو(٧٣٦٧٨) شخصا .

٣– في حين زاد عدد العاملين في الصناعة من (٥٦٦٤) شخصا عام ١٩٧٧الى (١٠٠٣٧) شخصا ، وهي بذلك تسجل ضعف عدد العاملين في الصناعة عام ١٩٨٧ .

٤– قلة اعداد العاملين في التشييد والبناء ، عما كان عليه في الصناعة في عام ١٩٧٧ حيث كانت نسبتهم (١٨%) في حين اصبحت عام ١٩٨٧(١٣,٦%).

٥– سجلت كل من الكهرباء والغاز والماء والتجارة ، هبوطا واضحا ، ولربما كان هذا الهبوط يواجه الزيادة الواسعة في كل من خدمات المجتمع في الفترة التي عاشتها المحافظة خلال معركة القادسية

الثانية .
٦- اما بصدد اعداد العاملات ، فيؤشر هذا التعداد هبوط واضحا في قطاع الزراعة التي بلغت نسبتهم (١٣%) عام ١٩٨٧ في حين كانت عام ١٩٧٧ (٢٧%) ، في الوقت الذي اصبحت نسبتهم (٢٧%) في قطاع (التموين والتامين والعقارات والخدمات المقدمة لقطاع الاعمال)، حيث زادت عما كانت عليه عام ١٩٧٧ والتي كانت نحو(٤%) من السكان العاملين في هذا القطاع . كما يلاحظ زيادة في اعداد العاملات المسجلة في قطاع الصناعة الذي اصبح نحو (١٠%) ، كما ظهرت زيادة واضحة في قطاع (الكهرباء والغاز والماء) والنقل والخدمات .

مما تقدم يمكن القول ان الخصائص التي حددتها نتائج التعدادين لانراها تساعدنا في الوصول الى رسم اتجاهات التغير التي يهدف اليها هذا البحث بصورة دقيقة ولابشكل معقول ولذلك اصبح من الضروري ان يعول على نتائج التعداد الاخير (١٩٩٧) ، نظرا لدقة المعلومات التي قدمها المواطن بسبب زيادة الوعي لاهداف التعداد وتوافر المستلزمات الفنية من كادر واجهزة التصنيف واعداد هذه المعلومات .

ثالثا : تعداد عام ١٩٩٧ من خلاله يمكن ملاحظة الخصائص الاتية (جدول رقم ٤) :

التغير في هيكل التشغيل او العمالة فاعداد العاملين في النشاط الاول ، وهو يعني (الزراعة) قد تجاوزت اعدادهم في قطاع (الخدمات الاجتماعية والشخصية)،حتى وصلت الى نحو(٢٦%) .

ازدادت اعداد العاملين في (التجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق) بصورة مطردة حتى بلغت (١٤%) عما كانت عليه عامي ١٩٧٧و١٩٨٧ .

وعلى وجه التحديد فقد قفزت اعداد العاملين في قطاع (التمويل والتامين والعقارات والخدمات المقدمة لقطاع الاعمال) حتى بلغت تشكل نسبة (١٧,٤ %) ، بعد ان كانت تشكل نسبة ضئيلة عامي ١٩٧٧و١٩٨٧ .

يلاحظ هبوط واضح في قطاع الخدمات الذي اصبح نسبتة (٣, ٨%) . بعد ان كان يشكل نسبة (٣٤,٧%) و(٤٥%) عامي ١٩٧٧و١٩٨٧ على التوالي وهبوط شديد في قطاع التشييد والبناء عما كان عليه عامي ١٩٧٧و١٩٨٧ .

كما يلاحظ هبوط ضعيف في قطاع الصناعة التي بلغ نسبته (٣,٤%) . بعد ان كان يشكل نسبة (٨%) و(٦,١%) لعامي ١٩٧٧و١٩٨٧ على التوالي . وهبوط ايضا في (قطاع المناجم واستخراج البترول الخام والغاز الطبيعي) وكذلك الحال بالنسبة الى قطاع (الكهرباء والغاز والماء) .

ثمة خصيصة اقتصادية مهمة ، وهي النسبة الواضحة في نسب مساهمة المراة العراقية في العمل الاقتصادي في المحافظة بصورة خاصة ، فقد بلغت هذه النسبة
(٨%) من حجم السكان في المحافظة ، وبقيت الغالبية تعمل في قطاع لزراعة ،الا انها لم تكن بفارق كبير ، كما كان عليه الحال في السابق ، لعرض المقارنة نذكر اعداد العاملات في الزراعة كان (٨٤٣٤) امراة بينما بلغ عددهن في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (٧٨٦٢) امراة .

حتى تتضح لنا صورة التغير في مكانة المراة الاجتماعية وانخراطها في ميادين العمل داخل المدن ، بعد ان كان عملها الاساسي المساهمة في الفعاليات الزراعية العائلية في الريف ، نذكر ان اعداد العاملات في قطاعات غير الزراعة بلغت (٢٤٨٠) عاملة ، بينما كان عددهن في الزراعة (٧٩٥٢) عاملة عام ١٩٧٧، وهذا يعني ان نسبتهن في غير الزراعة بلغت
(٧٣%) ، في حين بلغ عددهن عام ١٩٩٧ في القطاعات غير الزراعية نحو (١٠٤٧٥) عاملة ، بينما بلغ عددهن في الزراعة (٨٤٣٤) عاملة ، بلغت نسبتهن (٨٦%) .

ان للخصائص التي اشارت اليها نتائج التعدادات السكانية للاعوام ١٩٧٧و١٩٨٧و١٩٩٧، مدلولاتها التنموية ، فالتغير الحاصل في تقدم الخدمات وتوسع مجالاتها وتعدد فرص العمل فيها ، وهبوط نسب العاملين بالزراعة ولو بنسبا قليلة على مستوى محافظة الانبار ، موضوع الدراسة ، فان ذلك مؤشر واضح للنمو الحضري ، حيث تبرز الحاجة على اثر هذا النمو للايدي العاملة في كثير من المجالات الخدمية ، كما ان التوجه نحو قطاع الخدمات والتشييد والكهرباء والغاز والماء والنقل والمواصلات ، لابد انه حصل لنمو تطور هذه القطاعات وهذا يدل على ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد ، مما يشجع على البناء والتشييد كما ان زيادة الدخل القومي في القطر هو الاخر شجع الدولة على البناء والتشييد ايضا ، وقد زادت على اثر ذلك محطات تصفية المياه في المدن والقصبات كافة وتجاوزتها الى الريف .

بالنسبة لمكانة المراة الاجتماعية ، فيبدو ان للتعليم ولوسائل الاعلام المتنوعة ولطرق نشر الثقافة الجماهيرية ، اثارها في تغير النظر اليها لتتقدم الى ميادين العمل المتنوعة تشارك الرجل في ذلك . وانه لمن الطبيعي ان يتركز توجهها بادء الامر الى الخدمات ، سيما الخدمات الحكومية كالتعليم والصحة ودوائر الدولة الاخرى ، بعدها لابد وان تتوجه الى حيث الحاجة لليد العاملة في الصناعة والمجالات الاخرى .

مما تقدم تؤكد اوليات التخطيط لهذه المحافظة اتساعا مطردا في المرافق الخدمية الحكومية والاجتماعية والشخصية كافة وقطاعات النقل والتجارة والتشييد والماء والكهرباء فهي الاخرى ستستمر في ذات الاتجاهات المحددة (*****) .

لاشك ان لاتجاهات التغير الحاصلة في مجتمع الدراسة أثارها الاجتماعية الواسعة والعميقة والتي حاول الباحثون الاجتماعيون والجغرافيون حسابها وقياسها ومن بين هذه الآثار:

ظاهرة التحضر :

التحضر من الظواهر البارزة في محافظة الانبار ، موضوع الدراسة ، فقد بلغت نسبة سكان المراكز الحضرية (٥٤%) من حجم السكان عام ١٩٧٧ في حين بلغ عام ١٩٨٧ نحو (٥٦,٥ %) من حجم السكان ، اما عام ١٩٩٧ فقد بلغت نسبتهم (٥٢,٧ %) من مجموع السكان فيها . وتشير مؤشرات المستقبل الى استمرار هذا التحول الى صالح التحضر ، مما يسبب في نمو مدينة الرمادي وتوسع حجم المراكز الحضرية الاخرى ،ولربما بناء مدن جديدة على غرار مدينة الثرثار الجديدة (مدينة صدامية الثرثار سابقا) ومدينة عنه الجديدة .

الخلاصة :

ان وضع خطط التنمية وتنفيذها ارادة بشرية معقولة للتاثير في الخصائص الجغرافية للمساحة الارضية فيها يبرز دور الانسان ، العامل البشري وتقنيته ، وهي خلاصة حضارية ، ليدرس الامكانات والموارد المتنوعة والمتاحة في بيئته وليستثمرها بالشكل الافضل ، ولهذه الحال تاثيرها في تغير فرص العمل وتنوعها ، وهنا لابد ان يحصل الانتقال من نشاط لاخر ، وهذا بدوره يسبب تغيرا اقتصاديا اجتماعيا معقدا ، ولو كان ذلك بنسب متفاوتة .

اذن هذا الانتقال ظاهرة متحركة سيما في الأقطار النامية ومنها القطر العراقي الذي من ضمن محافظاته المختلفة ، محافظة الأنبار موضوع الدراسة ذات الهيكل الاقتصادي غير المستقر ، والتي تحث الخطى للتخلص من أسباب التخلف ، ليس على مستوى القطر فحسب بل على مستوى مختلف المحافظات ومنها محافظة الأنبار .

لان أي خطة قومية على مستوى القطر بمختلف محافظاته تستهدف في بنية وتوزيع الناتج المحلي الإجمالي الى بناء قاعدة مادية وتقنية للاقتصاد الوطني ، تهدف الى ارتفاع نصيب الصناعة الاستخراجية منها والتحويلية ، وكذلك تطوير الخدمات المختلفة فضلا عن الزراعة وبذلك تتوافر فرص العمل المختلفة التي على ضوئها يمكن ان يحدث تغيراواضحا في اتجاهات توزيع سكان المحافظة حسب النشاطات الاقتصادية للاعوام انفة الذكر .

الهوامش :

(١)- عبد علي الخفاف ، تعريف بواقع التعدادات السكانية العامة في اقطار الجزيرة والخليج العربي ، مجلة الخليج العربي ، يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، العدد (٢) ١٩٨٤ ، ص٩٨، ٩٩.

(٢)- صبرية احمد لافي الغريري ، التغير المكاني للعمالة الزراعية في العراق بين سنتي ١٩٥٨و١٩٧٧، رسالة ماجستير (غ . م) مقدمة الى كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٨٣، ص٦.

(٣)- محمود فهمي زيدان ، مناهج البحث العلمي ، السكندرية ، دار المعارف المصرية ، ١٩٧٧، ص٤٨.

(٤) – عبد الرزاق محمد البطيحي ، نحو نظرية مكانية في الجغرافية الزراعية ، محاولة لبناء نموذج للعلاقات المكانية لزراعة الفاكهة في محافظة اربيل ، مجلة الاستاذ ، العدد الرابع ١٩٨٢، ص٣.

(*) – ان الاختلاف في مساحة المحافظة للاعوام الثلاثة ١٩٧٧و ١٩٨٧و ١٩٩٧ ، يعود الى اضافة وحذف بعض الوحدات الادارية للمحافظة وخاصة ناحيتي النخيب والرحالية ، فضلا عن التعديلات في الحدود الخارجية للمحافظة .

(٥) – جمهورية العراق – وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان

لسنة ١٩٧٧، محافظة الانبار ١٩٨٧.
(**)- تم استخراج نسبة الاعالة وفق الصيغة الاتية :
نسبة الاعالة الحقيقية تساوي عدد السكان المعولين (كل السكان غير العاملين) /مجموع عدد السكان العاملين ×١٠٠.
انظر :
د. فتحي محمد ابو عيانة ، جغرافية السكان ، طبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠، ص٤١٤.
(٦) – جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الاحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، محافظة الانبار ، ١٩٩٨ .
(7)- united nations , statistical office of united nation demographic year book , 1969 new york 1970.
(***) – مجموع السكان للاعوام ١٩٧٧و١٩٨٧ بعد اجراء التعديل الاداري عند اضافة ناحيتي الرحالية والنخيب الى المحافظة بعد فك ارتباطهما من محافظة كربلاء بالنسبة لعام ١٩٧٧، اما في عام ١٩٨٧ فتم اعادة ناحيتي ذات السلاسل وابي غريب الى محافظة بغداد .
(****) – بالاعتماد على :
جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٩٧ ، ص٣٥.
من عمل الباحث .
(٨)- منصور الراوي ، ١٩٧٠ ، ص٢٨.
(٩) المصدر نفسه ، ص٣٢.
(*****) – تعذر على الباحث الحصول على العديد من البيانات الخاصة بالصحة والتعليم والنقل وغيرها للظروف الراهنة .